المرفق

أولا – موجز لحلقات النقاش في الجلسة العامة

ألف – حلقة النقاش 1: ماذا تعني "الحضارة الإيكولوجية" بالنسبة للغذاء والصحة والوظائف والتجارة والتعليم؟

1- نظرت حلقة النقاش المدارة الأولى في موضوع الحضارة الإيكولوجية فيما يتعلق بالغذاء، والصحة، والوظائف، والتجارة والتعليم، وطلبت من المناقشين أن يشاطروا منظوراتهم عن معني الحضارة الإيكولوجية فيما يتعلق بمجال خبرتهم وتكليف منظمتهم. وطلب أيضا إلى المتحدثين أن يشاطروا الآراء حول مساهمة منظمة كل منهم هم ومسؤوليتها في تعزيز الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتحقيق المسار نحو الحضارة الإيكولوجية.

2- وسلط السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الضوء على الحاجة إلى إقامة الاعتبار للمنظورات البيئية والإيكولوجية والاجتماعية لتمكين التحول في النظم الغذائية الزراعية وعدم ترك أحد خلف الركب. وأشارت الدكتورة سوزانا جاكاب، نائبة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى أن الحضارة الإيكولوجية تجمع بين إمكانية النظم الإيكولوجية الصحية لضمان الوصول المتساوي للهواء النظيف والمياه العذبة وبيئة حضرية صحية وكررت أهمية النهج الشاملة للصحة، بما في ذلك نهج الصحة الواحدة. وأكدت السيدة شيهوكو أسادا– مياكاوا، المدير العام المساعد والمديرة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العمل الدولية، أكدت فرصة تحقيق تعافي أخضر لتحول عادل نحو الاقتصادات التي يمكن أن تكون مستدامة للجميع، وأن ينمي معدل العمالة والحماية الاجتماعية. وتحدث السيد شو جينغ، نائب المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن الوسائل الأخلاقية للحياة مع الطبيعة، وأبرز الحاجة إلى تغيير كيفية تصرف الناس وتفكيرهم عن الطبيعة، بما في ذلك التركيز على إمكانية مواقع التراث الطبيعي العالمي ومحميات المحيط الحيوي، مع استعمال برامج التعليم وتوضيح أوجه التآزر بين التنمية الاقتصادية وسياسات حفظ التنوع البيولوجي,

3- وأيد معظم المتحدثين فكرة أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) عرقلت كثيرا من النظم الاقتصادية والاجتماعية، وأن تعافيا عادلا وأخضر وصحيا ينبغي أن يهدف إلى تعزيز التغير التحويلي، بما في ذلك: (أ) في النظم الغذائية الزراعية، بهدف تحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ (ب) في مجال النهوض بنظم الغذائية الصحية وسبل الحياة وبيئة صحية، التي يمكن أن تساعد على خفض عدد وفيات يمكن تجنبها التي تتعلق بعوامل بيئية؛ (ج) في تهيئة فرص العمالة وتمكين الحماية الاجتماعية فضلا عن حزم التعافي الخضراء التي تهدف إلى خضرنة الاقتصادات و(د) في حماية الطبيعة، بدعم البرامج التعليمية فضلا عن الاعتراف بمواقع التراث العالمي الطبيعية ومحميات المحيط الحيوي للاسراع في التحول نحو الوسائل الأخلاقية للحياة مع الطبيعة.

4- ووافق معظم المتحدثين على أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 قدم فرصة لتعزيز المنافع والتآزرات المشتركة، بما في ذلك ما يرتبط منها بجدول أعمال تغير المناخ. واستنادا إلى العمل القيادي للعمل الذي قام به المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) والهيئة الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ (IPCC)، واعترافا بأهمية صنع القرار المستند إلى الأدلة، عرض المتحدثون فرصة تنفيذ السياسات التي تهدف إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي بجانب أهداف أخرى، مثل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الإنتاجية. وتضمنت خيارات السياسات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي وفي نفس الوقت تغير المناخ المشار إليه في المناقشة المدارة، خفض الإعانات الضارة وقطع الأشجار غير المستدام، وتعزيز الإدارة المجتمعية والاستخدامات المتعددة للغابات، وحفظ النظم الإيكولوجية التي هي غنية بالكربون والأنواع. وأشار جميع المتحدثين إلى أن كل قطاع، بما في ذلك قطاعات الأغذية الزراعية والصحة والعمالة والبنية التحتية والتعليم والثقافة يمكن أن تكون في خضم الجهود الجماعية للتخفيف من تغير المناخ وخفض فقدان التنوع البيولوجي.

5- وأكد جميع المتحدثين على الحاجة إلى تعاون عبر القطاعات وشراكات فعالة. وأشار المتحدثون إلى العديد من المبادرات متعددة القطاعات، بما في ذلك مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "بلد واحد، سلعة واحدة"، وإلى التعاون القائم منذ وقت طويل بين منظمة الصحة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي، وانضمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخرا إلى عمل التحالف الثلاثي الذي يعمل على تعزيز نُهج الصحة الواحدة، والعمل المناخي في مبادرة فرص العمل التي تم إطلاقها في الاجتماع الثاني والخمسين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي كانت بقيادة منظمة العمل الدولية. وأشار معظم المتحدثين أيضا إلى أهمية مناهج الحوكمة الإبتكارية وإمكانية التحول في التكنولوجيا والإبتكار، بما في ذلك الإبتكار الرقمي. وأكد جميع المتحدثين على أهمية النُهج الشاملة والمتعددة أصحاب المصلحة التي يمكن أن تشمل نطاقا متسعا من الجهات الفاعلة بينما تحترم حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتم الإشارة أيضا إلى مساهمة نظم المعارف والقيم المتعددة وأهمية تعزيز الوصول المنصف إلى تقاسم المنافع.

6- وخلص جميع المتحدثين إلى أن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف وإعلان كونمينغ كانا بمثابة فرصة لبناء التزامات قوية وإرادة سياسية طموحة من خلال القوى المشتركة فضلا عن نُهج شاملة وتآزرات، بغية تحقيق رؤية عام 2050 للحياة في انسجام مع الطبيعة وتمكين تطوير حضارة إيكولوجية.

حلقة النقاش 2: المواءمة بين التمويل وبناء القدرات للحضارة الإيكولوجية

7- ناقشت حلقة النقاش المدارة الثانية موضوع "المواءمة بين التمويل وبناء القدرات للحضارة الإيكولوجية". وبصفة خاصة، عالجت المداخلة الأولى مسألة كيف يستطيع البنك الدولي تعميم التنوع البيولوجي ودعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

8- وأكد السيد دافيد ملباس، رئيس البنك الدولي، أن التنوع البيولوجي هو سلعة عالمية عامة، وكان أيضا قضية تنمية أساسية. وقال إن البلدان منخفضة الدخل ستتخلى سنويا عن 10 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي بحلول عام 2030 إذا كانت خدمات النظم الإيكولوجية مثل خدمات الغابات ومصايد الأسماك والملقحات، قد انهارت. وأضاف أن التنوع البيولوجي وتغير المناخ يرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا، حيث تعمل النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية كبالوعات للكربون ذات أهمية حاسمة. وقد موّل البنك الدولي حفظ التنوع البيولوجي حول العالم، بما في ذلك 116 مليون هكتار من المناطق البحرية والساحلية، و 10 ملايين هكتار من المناطق المحمية الأرضية، وأكثر من 300 موئل محمي، ومناطق بيولوجية عازلة ومحميات. والكثير من استثمارات البنك الدولي في مجال التنوع البيولوجي عادت بالنفع على البلدان الأشد فقرا، وهي البلدان التي لم تكن لديها وسائل لحمايتها. وكان ذلك هو السبب في أن الحلول القائمة على الطبيعة كانت عنصرا حرجا في خطة العمل لمواجهة تغير المناخ التي طبقت في هذه البلدان مؤخرا. وكانت العملية الثامنة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA20) فرصة أمام البنك الدولي لتقديم مساهمة أكبر للتنوع البيولوجي، مع ارتفاع مستويات التأييد للحلول القائمة على الطبيعة، واستعادة المناظر الطبيعية، والإدارة المتكاملة والمستدامة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. واختتم كلمته بالتأكيد على أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ كانت كلها أحداث تذكرنا بما ينتج عن ترابط الناس وأن التعافي من الجائحة يشكل فرصة لوضع سياسات أكثر فعالية، ومؤسسات وموارد لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي.

9- وأكد السيد كارلوس مانويل رودريغس، الرئيس التنفيذي الأول لمرفق البيئة العالمية على أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 كان أهم خارطة طريق للطبيعة في هذه الظروف الحرجة. وأضاف أن مرفق البيئة العالمية، بصفته الآلية المالية لاتفاقية التنوع البيولوجي، كان ملتزما بدعم البلدان في جهودها لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وقال إن الاجتماع الثاني للتجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية له استراتيجية طموحة لمعالجة احتياجات الأطراف بموجب الإطار الجديد والذي حصل على تأييد قوي بالفعل من الجهات المانحة. وكان للاستراتيجية البرنامجية المتكاملة لفترة التجديد

الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية تركيز قوي على التغير التحويلي للنظم الاقتصادية من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي، والشمولية، وإشراك أصحاب المصلحة، مع الاعتراف بالحاجة إلى حشد المزيد من الموارد المحلية من خلال الاستثمارات في رأس المال الطبيعي والتقييم والمساءلة، والمدفوعات من أجل خدمات النظم الإيكولوجية، ومبادلات الدين من أجل الطبيعة وغيرها من الآليات الابتكارية على المستوى الوطني. وكان مرفق البيئة العالمية، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يستكشف الوسائل لتزويد البلدان النامية بالدعم المالي والتقني من أجل المساعدة في البدء السريع في تنفيذ الإطار. ولدى قيامه بذلك، تمثلت رؤية التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية في تحقيق بيئة صحية ومنتجة وقادرة على الصمود تركز على رفاه المجتمعات البشرية.

10- وشدد السيد أخيم شتاينر، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليوئنديبي) على حقيقة أن العالم كان يواجه "أزمة ثلاثية": من تغير المناخ المتسارع إلى عواقب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى تدهور النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وكما أشار *تقرير التنمية البشرية لعام 2020*، فقد آن الآوان لأن تعيد البلدان تصميم مساراتها من أجل التقدم. والتمويل هو مركز هذا التحول. ويساعد اليوئنديبي البلدان والمجتمعات على دفع الاستثمارات "الإيجابية للطبيعة". ومن خلال العمل مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك صندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، قدم اليوئنديبي الدعم بحافظة بمقدار 3.2 مليار دولار أمريكي في 138 بلدا تم استثمارها في إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وقامت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) بدعم 40 بلدا على إعداد تنفيذ "خطط تمويل التنوع البيولوجي" التي يمكن أن تحشد مبالغ كبيرة من التمويل موجهة نحو التنوع البيولوجي. وكان اليوئنديبي أيضا المؤسس المشارك لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، التي قدمت إطارا للمؤسسات المالية والأعمال التجارية للإبلاغ عن آثارها وتبعياتها على الطبيعة. واختتم كلمته بالإعلان عن أن اليوئنديبي واليونيب ومرفق البيئة العالمية كانوا ملتزمين بتزويد الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بمستويات جديدة من الدعم المالي والتقني بمجرد الانتهاء من إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

جيم - حلقة النقاش 3: تعزيز العمل التآزري فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والمناخ والأراضي والمحيطات

11- كان عنوان حلقة النقاش المدارة الثالثة "تعزيز العمل التآزري فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والمناخ والأراضي والمحيطات". وكان الموضوع الرئيسي لحلقة النقاس كيف يمكن للعمل المتآزر أن يسهم في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

12- وأبرز السيد إبراهيم ثياو، المدير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الحاجة إلى نهج أكثر انسجاما عبر جميع اتفاقيات ريو وبين الأراضي والميحطات. ولاحظ أن جميع الشعوب تشارك كوكبا واحدا وتتفاعل مع الأراضي والمحيطات، وأن هذا أوجد اعتمادا وأثرا على التنوع البيولوجي الذي لقى تحديا من تغير المناخ. وأوضح أيضا أن الأراضي هي التي تربط معا جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وأنه حين تدهورت الأراضي، جرى بث الكربون. ووصف التفاعل بين تحديات تدهور الأراضي والمحيطات، مثلا، 75 في المائة من التلوث الذي يذهب إلى البحار يأتي من مصادر الأراضي. ولاحظ أنه بينما كان التنوع البيولوجي يرتبط بالأراضي بشكل واضح، مع التدهور في نظم الأراضي المرتبط مباشرة مع خسارة الأنواع، كانت هناك حاجة إلى "ARR": حيث "A" تعني "تجنب تحويل الأراضي الجديدة"، و"R" تعني "الحد من تدهور الأراضي" و"R" تعني "استعادة الأراضي المتدهورة". وفي ختام كلمته، لاحظ أن هناك حاجة عاجلة لإيجاد التوازن مع الطبيعة، في ذلك الجيل، وأن نهجا متضافرا مع الأراضي والمناخ والتنوع البيولوجي كان الوسيلة الوحيدة لإيجاد الحل.

13- ولاحظت السيدة باتريشيا إسبينوزا، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أهمية التنوع البيولوجي في مؤتمر الأطراف القادم بشأن تغير المناخ فضلا عن إنعكاس تغير المناخ في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وشددت على التهديدات المترابطة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مع تهديد تغير المناخ لفقدان

التنوع البيولوجي وفقدان التنوع البيولوجي يخلق تحديات مناخية إضافية من حيث التكيف والتخفيف. وذكرت السيدة إسبينوزا أن الإجراءات المتكاملة بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي كانت ضرورية. وسلطت الضوء على أن هناك بالفعل بعض المكاسب من حيث التكامل الأفضل للتنوع البيولوجي، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في العمليات الوطنية لتغير المناخ، وتحديدا الرصد المستند إلى تحليل للمساهمة المحددة وطنيا في عام 2016، أشارت إلى أن 60 في المائة من التنوع البيولوجي الذي تم تعريفه، كأولوية للتكيف، وتحليل مشابه في 2020–2021 وجد أن 75 في المائة من البلدان حددت التنوع البيولوجي كأولوية. وتبادلت بعض الخطوات الجريئة التي اتخذتها بعض البلدان بالفعل لإدراج المناطق المحمية واستعادة الغابات في المساهمات المحددة وطنيا. ولاحظت أن التعاون الممنهج سيفيد المناخ والتنوع البيولوجي ويرشد الإجراءات نحو كوكب أكثر استدامة، ومن شأن ذلك أن يوسع المنافع على خفض تدهور الأراضي، وتحسين الأمن الغذائي والنهوض بالغابات المستدامة.

14- ولاحظ السيد بيتر طومسون، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون المحيطات، أن العالم وصل إلى نقطة، إذا تم ضمان الحياة على هذا الكوكب، فلن يكون هناك خيار إلا من خلال تحسين اتساق العمليات المتعددة الأطراف. وشرح أيضا أن رأيه لم يكن يتعلق بتنسيق العمليات على المستوى الوطني فحسب، بل أيضا على المستوى العالمي. ولاحظ أهمية الاعتراف بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020لم يكون في معزل لحالة، بل جزء من إطار عالمي أوسع نطاقا يشمل أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتزامات أخرى. ولاحظ أن هناك نماذج عديدة لكيفية الوصول إلى اتفاق في الآراء وأنه من الممكن من خلال القيادة القوية والتسهيل الجيد. وشرح أنه من خلال عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات، هناك جهد نشط لتقديم مدخلات في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتعلقة بالمحيطات والاقتصاد المستدام للمحيطات. ولاحظ أن جهدا مشابها لإدراج علوم المحيطات كان ضروريا أيضا بالنسبة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وذكر أن المحيطات تمثل مخزنا كبيرا للتنوع البيولوجي على الكوكب، تحتوي على 80 في المائة من التنوع البيولوجي، وأن إطارا عالميا قويا للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 كان حيويا لضمان الإجراءات المتسقة عبر تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وصحة المحيطات. ولذلك، ذكر الحاجة إلى التعددية الأفضل بكثير للأطراف.

15- ووصف السيد برونو إوبيرلي، المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الحالة العالمية الراهنة، حيث يستمر التنوع البيولوجي في التدهور بمعدلات غير مسبوقة. ولاحظ الحاجة إلى وقف فقدان الطبيعة وعكس مساره بحلول عام 2030 وتحقيق التعافي والاستعادة بحلول عام 2050. وأشار إلى أن الحلول القائمة على الطبيعة يمكن أن تقدم ما يصل إلى 37 في المائة من التخفيف من تغير المناخ اللازم بحلول عام 2030. وذكر السيد أوبيرلي أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يجب أن يكون شاملا ويدرج تكليفات اتفاقيات ريو الأخرى للتنوع البيولوجي من أجل تعزيز أوجه التآزر عبر الاتفاقيات. وسلط الضوء على أن حماية المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي والمحيطات، بما في ذلك المناطق التي تقع خارج الولاية الوطنية، هو جزء من الحل. وذكر أن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مستعد للمساعدة، بما في ذلك من خلال تقديم معيار عالمي للحلول القائمة على الطبيعة كجزء من الالتزام نحو الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الحاجة القوية إلى التمويل والاستثمار في الطبيعة لضمان أن أهداف التنوع البيولوجي يمكن تحقيقها.

16- وتحدثت السيدة ريبيكا لانت، الأمينة التنفيذية للجنة الدولية لصيد الحيتان، بالنيابة عن فريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي اشتمل على 8 اتفاقيات متعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التراث العالمي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واللجنة الدولية لصيد الحيتان. ولاحظت أن تكليف جميع هذه الاتفاقيات يتعلق بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الروابط الإلكترونية للتغذية، والدخل ورفاه الناس. وسلطت الضوء على أهمية ضمان أن تكليفات جميع

الأعضاء تتداخل في غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وأهدافه ومؤشراته من أجل تعزيز التقدم المتآزر. ولاحظت السيدة لانت أن جزءا حرجا من ضمان التقدم نحو اتفاقيات التنوع البيولوجي يتمثل في خفض المحركات والضغوط. وخلصت كلمتها بالتشديد على أن التنسيق عبر الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي هو حيوي ليس على المستوى الدولي فحسب، بل على المستوى الوطني من أجل تعزيز الإجراءات الوطنية المتماسكة.

ثانيا – موجز لمناقشات الموائد المستديرة

ألف – وضع التنوع البيولوجي على مسار التعافي

17- حضر مناقشة المائدة المستديرة حوالي 600 مشاركا. وافتتح الاجتماع الرئيس المشارك صاحب السعادة السيد جاو ينغبين، نائب وزير الإيكولوجيا والبيئة في الصين. ودعا السيد جاو المشاركين في المائدة المستديرة إلى معالجة الأسئلة التالية:

(أ) ما هي التغييرات أو التحولات المتسقة مع تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي والجارية بالفعل في بلدكم وكيف سيتم دعمها بشكل أكبر؟

(ب) ما الإجراء الذي ستتخذه حكومتكم لضمان تعافي التنوع البيولوجي في بلدكم بحلول عام 2030؟

(ج) ما هي التدابير الملموسة التي ستضعها حكومتكم لتقليل الدوافع المباشرة والأساسية لفقدان التنوع البيولوجي؟

(د) ما هو الدعم الذي ستقدمه حكومتكم لجهود المجتمع العالمي من أجل وضع التنوع البيولوجي على مسار التعافي بحلول عام 2030 وبلوغ رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي؟

(ه) ما هو دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في بلدكم في بلوغ رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي وماذا ستفعل حكومتكم لتيسير ودعم مشاركة جميع قطاعات المجتمع من أجل وضع التنوع البيولوجي على مسار التعافي بحلول عام 2030؟

18- وفي ملاحظاتها الإفتتاحية، شددت الرئيسة المشاركة صاحبة السعادة السيدة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في مصر، على الحاجة إلى أن يعيد المجتمع العالمي تأكيد التزامه برؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي والبناء على تعهدات وإجراءات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية على النحو المبرز في خطة عمل الطبيعة والناس. وشددت على أن التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قدم فرصة رئيسية لتحقيق رؤية عام 2050 وأن المكافآت كبيرة مع أنه قد تشكل تحديا لإيجاد الحلول لمعالجة جميع التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي.

19- وبعد الملاحظات الإفتتاحية من السيدة فؤاد، استمع المشاركون إلى عرضين تمهيديين:

(أ) البروفسور ساندرا دياز، جامعة قرطبة والرئيسة المشاركة للتقييم العالمي الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، لاحظت أن نسيج الحياة على الأرض يتغير بسرعة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى النموذج السائد لسوء استعمال الطبيعة، ولكن هذا لا يتجاوز الإصلاح إذا غيرنا مسارنا على عجل. وشرحت أنه من الممكن وضع الطبيعة على مسار التعافي، وللقيام بذلك يجب علينا أن: (1) ننظر بطريقة منسقة في الجوانب المختلفة للتنوع البيولوجي (الأنواع، والنظم الإيكولوجية، والتنوع الجيني) ومساهمات الطبية إلى الناس، (2) معالجة المحركات المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، و(3) ضمان أن المستويات العالية للطموح يصاحبها أهداف بإجراءات طموحة ملموسة متساوية وموارد كافية.

(ب) وسلط السيد واي فوين، معهد الحيوان في الأكاديمية الصينية للعلوم، الضوء على مفهوم "الحضارة الإيكولوجية" الذي يبني على الحكمة التقليدية "وحدة الإنسان والطبيعة" و "طريقة الطبيعة" في الصين القديمة، ويستخدم النهج المتكامل للنظر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة. وشدد على أن أحد أولويات الصين تتمثل في السعي إلى تعاون دولي من

أجل تعزيز الابتكار والتنسيق معا وبناء حلول قائمة على العلم والطبيعة لحماية وإصلاح النظم الإيكولوجية بطريقة كاملة ومنسقة.

20- وعقب التقديمين الإفتتاحيين، دعا الرئيسان المشاركان الوزراء، ورؤساء الوفود والممثلين رفيعي المستوى الآخرين إلى طرح مداخلات. وطرح مداخلات الوزراء والممثلون رفيعو المستوى من 33 حكومة والاتحاد الأوروبي. وقدمت ثلاثة بيانات إضافية من البلدان.[1]

21- وبشكل عام، ساد موضوع العجلة في المناقشات، إذ شدد الكثير من المشاركين على أننا لا يمكن أن نكرر نفس الأخطاء التي أدت إلى الفشل في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وشدد الكثير على أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يجب أن يكون نقطة تحول مهمة للمجتمع العالمي وأن مجرد وقف فقدان التنوع البيولوجي ليس كافيا؛ ويجب علينا أن نعكس الفقدان ونحقق نتيجة إيجابية للطبيعة من خلال تنفيذ الإطار العالمي.

22- وكان الموضوع الرئيسي هو بناء الجسور والاتصالات، بما في ذلك على مدى مسائل مثل تغير المناخ والقضاء على الفقر، على مدى القطاعات المختلفة، وعلى مدى عناصر المجتمع. وتم الإشارة إلى تحالفات حكومية دولية متعددة، تعالج المسائل المتعلقة بالمناطق المحمية، والنفايات، والمواد البلاستيكية، والغابات والملقحات. وأبرز الكثير من المشاركين الحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة النشطة لمجموعة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة وضمان أن السياسات والإجراءات خارج الواقع التقليدي للتنوع البيولوجي تقوم بتعميم اعتبارات التنوع البيولوجي بنجاح. وفي هذا الصدد، شدد الكثيرون على الحاجة إلى تحويل ممارستنا للزراعة وصيد الأسماك وإدارة غاباتنا إلى نماذج مستدامة على نحو أكبر.

23- وأبرزت مداخلات عديدة الحاجة إلى استخدام أفضل للحلول مع منافع تساند بعضها البعض عبر أهداف مرغوبة مختلفة، مع البناء على النُهج الناجحة التي تحمي الطبيعة مع أيضا دعم الاقتصادات السليمة والتخفيف من وطأة الفقر. وسلط الضوء على بعض أمثلة خطط النمو الاقتصادي المراعية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال العمالة القائمة على الطبيعة.

24- واعترف الكثير من المشاركين الصلة المتأصلة بين التنوع البيولوجي والمناخ والاقتصاد والصحة والتنمية المستدامة، ولاحظوا الحاجة الحيوية لمعالجة أزمات التنوع البيولوجي والمناخ معا. وهنا، سلط المشاركون الضوء على الوسائل التي تستند إليها إجراءات تغير المناخ في بلدانهم على تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسلط بعض المشاركين الضوء أيضا على الإمكانية الهائلة للحلول القائمة على الطبيعة، مع ضمانات اجتماعية وبيئية ملائمة.

25- وتم مناقشة الحاجة إلى تحسين وتعميق الفهم المجتمعي للتنوع البيولوجي والخدمات التي يقدمها، بما في ذلك من خلال الاتصال الفعال والتعليم لزيادة التوعية لدى الجمهور العام بقضايا التنوع البيولوجي. وسلط الكثيرون الضوء على أهمية تقدير قيمة رأس المال الطبيعي، مع إظهار مشاركين متعددين للجهود المبذولة في بلدانهم لتقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية وإدراج هذه القيم في نماذج التنمية.

26- كما كانت أهمية الحفظ القائم على أساس المنطقة، بما في ذلك من خلال المناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المنطقة، موضوعا رئيسيا للمناقشة. وأعرب الكثير من المشاركين عن دعم حكوماتهم لهدف بتغطية 30 في المائة من المناطق المحمية بحلول عام 2030 لإدراجه في إطار ما بعد عام 2020. وشدد الكثير من المشاركين أيضا على الحاجة إلى عدم التوسع في تغطية المناطق المحمية فحسب، بل أيضا تحسين نوعية الحفظ القائم على أساس المنطقة. وسلطت حكومات متعددة الضوء على خططهم وجهودهم لتوسيع نطاق مناطقهم المحمية وتحسينها ولإدراجها في التخطيط المكاني الأوسع نطاقا.

[1] [يستكمل فيما بعد].

27- وقدم المشاركون أيضا أمثلة محددة للجهود الجارية لمعالجة النفايات والتلوث البلاستيكي، بما في ذلك من خلال الاقتصاد الدائري. كما سلط الضوء على أهمية معالجة الأنواع كمكون للنظم الإيكولوجية والحاجة إلى أن يعطي الإطار لما بعد عام 2020 عناية خاصة للأنواع المعرضة للخطر.

28- وشدد الكثير من المشاركين على آثار وتبعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولاحظوا كيف أظهرت هذه الأزمة الحاجة إلى إدراج أفضل لنهج الصحة الواحدة في التخطيط. ولاحظ المشاركون أيضا أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تتطلب منا أن نعيد التفكير في علاقتنا مع الطبيعة. ولاحظ البعض أن خطط التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، خاصة، تقدم فرصة تاريخية لبناء أفضل، مع وضع الطبيعة في مركز الاستثمارات والجهود من أجل تنشيط الاقتصادات.

29- وأبرز الكثيرون أيضا أن إطار ما بعد عام 2020 يقدم فرصة رئيسية لزيادة الشراكات مع الشعوب الأصلية وزيادة الدعم لدور المجتمعات المحلية، والنساء، والفتيات، والشباب. وبصفة خاصة، ركز كثير من الوفود على الحاجة إلى تعزيز الدور المهم للشعوب الأصلية كرعاة للتنوع البيولوجي. ولاحظ الكثيرون أيضا أهمية المعارف التقليدية في استعادة الطبيعة، وفي دعم النُهج القائمة على الحقوق والإدارة الإقليمية للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

30- وأخيرا، شدد الكثير من المشاركين على أن إطار ما بعد عام 2020 ينبغي ألا يظل كلمات فقط على صفحة، بل يجب أن يسانده تنفيذ فعال ورصد فعال. وشدد مشاركون متعددين على الحاجة إلى مؤشرات قوية وقابلة للقياس من شأنها أن تسمح لنا بوضوح رؤية ما إذا كنا على الطريق الصحيح لوضع الطبيعة على مسار التعافي. ودعا الكثيرون إلى التمويل المتزايد لسد الفجوة التمويلية للتنوع البيولوجي وأبرز عدد من المشاركين استثمارات جديدة وموسعة في الطبيعة، وسلط البعض الضوء أيضا على الحاجة إلى صندوق عالمي للتنوع البيولوجي من أجل ضمان تحقيق رؤية عام 2050.

باء - سد الفجوة التمويلية وضمان وسائل التنفيذ

31- حضر مناقشة المائدة المستديرة حوالي 380 مشاركا. وافتتح الاجتماع الرئيس المشارك السيد غوا لانفينغ، نائب السكرتير العام، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين. ودعا السيد غوا المشاركين في المائدة المستديرة إلى معالجة الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الفرص والتحديات لدى حكومتكم لإزالة الحوافز والإعانات الضارة أو إعادة توجيهها من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؟

(ب) ما هي الفرص والتحديات لدى حكومتكم لحشد موارد مالية إضافية من جميع المصادر، محليا ودوليا على حد سواء؟

(ج) كيف تعزز حكومتكم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام كجزء من التعافي المستدام من جائحة فيروس كورونا COVID-19؟

(د) ما هي الفرص والتحديات لدى حكومتكم لتهيئة الظروف التمكينية لقطاع الأعمال والقطاع المالي لتقليل/إدارة المخاطر على التنوع البيولوجي وزيادة تمويلها للمشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة؟

(هـ) ما الذي كانت لتدرجه حكومتكم في خطة التمويل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بكم؟

32- وشددت الرئيسة المشاركة للجلسة، صاحبة السعادة السيدة باربارا بومبيلي، وزيرة التحول الإيكولوجي في فرنسا، في ملاحظاتها، على أهمية زيادة إدراج التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر بشأن الحوافز والإعانات التي تكون ضارة بالتنوع البيولوجي. وأبرزت الحاجة إلى تحديد أولوية الاستثمارات الإيجابية للتنوع البيولوجي وتحديد ومعالجة أفضل للمخاطر والآثار ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، في الشراكات مع المؤسسات المالية وغير المالية، فضلا عن

الدور المهم للاستفادة من أوجه التآزر في التمويل فيما بين اتفاقيات ريو في التمويل الدولي للتنوع البيولوجي. وفي ختام ملاحظتها، لاحظت مع التقدير المبادرات العديدة المهمة لزيادة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي من الجهات الفاعلة العامة والخاصة على السواء

33- وبعد ذلك، استمع المشاركون إلى عرضين تمهيديين:

(أ) البروفسور بارثا داسغوبتا (جامعة كمبريدج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ذكّر المشاركين بأن الطبيعة هي أغنى الأصول للبشرية وأن هناك حاجة عاجلة للاستثمار في الطبيعة على نحو أكبر، ولكن أيضا إعادة هيكلة أنماط الاستهلاك والإنتاج، وإصلاح نظامنا لقياس النجاح الاقتصادي، وتحويل نظامنا المالي عن طريق مواءمة التدفقات المالية مع النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي؛

(ب) أبرز السيد ما جون، عضو لجنة السياسة النقدية في بنك الصين الشعبي، والرئيس المشارك لمسار العمل البحثي للشبكات لتخضير النظام المالي، أبرز العمل المؤخر الذي نفذته الصين لتحضير النظام المالي وأشار إلى تقرير أخير من شبكات تخضير القطاع المالي، يبرز الصلة المهمة بين التنوع البيولوجي والاقتصاد العالمي فضلا عن الاستقرار المالي، والدور المهم الذي يؤديه القطاع المالي والمنظمين.

34- وقدم ممثلون وزاريون وممثلون رفيعي المستوى من حكومات [يستكمل فيما بعد] عروضا بالبث الشبكي المباشر ومداخلات مسجلة. [2]

35- وفي تبادل لاحق للآراء من جانب الوزراء، كان هناك اتفاق واسع النطاق يعرب عن أن حجم الفجوة التمويلية للتنوع البيولوجي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، على المستويين الدولي والمحلي على حد سواء.

36- وركز الكثير من البيانات على الدور المحوري الجاري للتمويل الدولي للتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والحاجة إلى زيادته على نحو كبير. وأبرزت بيانات عديدة أيضا أهمية التعاون العلمي المكثف والتقني والتكنولوجي وبناء القدرات، فضلا عن تحقيق الهدف الثالث من الاتفاقية. واستمعت المائدة المستديرة إلى مقترحات محددة عن كيفية تحقيق ذلك، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الحاجة إلى تجديد ثامن قوي لموارد مرفق البيئة العالمية؛

(ب) إنشاء صندوق عالمي متخصص للتنوع البيولوجي، بما في ذلك آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع، على أن يقوم بتشغيلها مرفق البيئة العالمية؛

(ج) الحاجة إلى تعزيز دور صندوق المناخ العالمي من أجل تحقيق الدعم السريع للتنوع البيولوجي والتنفيذ الفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

37- وقدم عدد من البيانات مبادرات نفذت بالفعل لزيادة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي على نحو كبير:

(أ) إنشاء ألمانيا لصندوق تراث المناظر الطبيعية؛

(ب) التزام الوكالة الفرنسية للتنمية بصرف 30 في المائة من تمويل المناخ من أجل المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي؛

(ج) التزام المملكة المتحدة باستثمار 3 مليار جنيه استرليني من تمويل المناخ في الطبيعة والحلول القائمة على الطبيعة؛

[2] [يستكمل فيما بعد].

(د) المرحلة الثانية من الصندوق الياباني للتنوع البيولوجي وتمديد مبادرة ساتوياما التابعة له في البلدان النامية؛

(هـ) صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي، الذي أعلن عنه الرئيس شي جينبينغ خلال قمة القادة.

38- وعلى المستوى العالمي، قدمت بيانات كثيرة المبادرات الأخيرة لاستثمار أكثر في التنوع البيولوجي، مثل: (أ) توسيع مجال المناطق المحمية مثلا في بليز، وجورجيا، أو باكستان؛ (ب) استخدام نموذج الملوث يدفع الثمن كآلية مالية لحماية الطبيعة في كرواتيا؛ (ج) التقدم المحرز في محاسبة النظام الإيكولوجي في باكستان؛ أو إطلاق أول سند أزرق سيادي في العالم في سيشيل.

39- غير أن الكثير من البيانات حذر أيضا من أن الجائحة جعلت من الأصعب زيادة الأموال المحلية للتنوع البيولوجي. ومع تطلع العالم إلى إعادة البناء على نحو أفضل والمضي قدما، من الضروري بالتالي وضع التنوع البيولوجي في صدارة التعافي الاقتصادي والتنمية.

40- وفي هذا السياق، استرعى عدد من البلدان العناية إلى الحاجة إلى الحد من الأنشطة الاقتصادية التي تضر بالطبيعة. والسياسات التحفيزية والإعانات اليوم، التي تدعم مثل هذه الأنشطة الضارة هي أعلى بدرجة كبيرة من الاستثمارات العالمية في التنوع البيولوجي. ولاحظ الكثيرون أن ذلك يحتاج إلى التغيير وأنه يمكن القيام بمزيد من العمل ويجب القيام بذلك لإزالة مثل هذه الإعانات الضارة أو إصلاحها.

41- ولاحظ عدد من البيانات أيضا الحاجة إلى مواءمة التدفقات المالية مع النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي، باستخدام المبادرات الدولية مثل مبادرة باريس التعاونية بشأن الموازنة الخضراء. ومن الضروري إيجاد مشاركة أقوى للمؤسسات المالية العامة والخاصة لتوسيع فرص الاستثمار الأخضر عن طريق تطبيق الأدوات المالية الابتكارية والمنتجات وإدارة أفضل لمخاطر، وتبعيات وآثار الاستثمارات على التنوع البيولوجي. واستمعت المائدة المستديرة إلى التقدم المحرز مؤخرا مثلا في جنوب أفريقيا بشأن هذه المسألة. ولاحظ العديد من البيانات أن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة (TNFD) ستكون أساسية لدفع جدول الأعمال الحاسم هذا إلى الأمام.

42- وذكر العديد من البيانات أيضا الحاجة إلى ضمان أوجه التآزر مع تمويل المناخ من أجل معالجة أهداف المناخ والتنوع البيولوجي معا، مثلا باستخدام أسواق الكربون من أجل أهداف التنوع البيولوجي.

43- وفي ختام الجلسة، قدم الرئيس المشارك السيد غاو موجزا قصيرا للجلسة، وأعرب عن تقديره للرئيسين المشاركين على التبادل الثري، وشكر جميع المتحدثين على مساهماتهم والتزاماتهم للمساهمة في هذا الموضوع المحوري.

جيم - حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة

44- حضر مناقشة المائدة المستديرة حوالي 336 مشاركا. وافتتح الاجتماع الرئيسان المشاركان السيد جانغ جانهاي، نائب الوزير، وزارة الموارد الطبيعية في الصين، والسيد عاكف ازكالدي، نائب وزير الزراعة والغابات في تركيا. ودعا السيد جانهاي المشاركين في المائدة المستديرة إلى معالجة الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن أن تضمن حكومتكم دمج التنوع البيولوجي ضمن خطط التنمية الوطنية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) ما هي الآليات أو الأدوات أو الحوافز اللازمة لدمج التنوع البيولوجي بشكل فعال عبر القطاعات الاقتصادية، وما هي القطاعات التي ستُمنح لها الأولوية في الوقت الحالي لهذا التعميم؟

(ج) كيف يمكن لخطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تساهم في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وكيف يمكن للإجراءات الواردة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي أن تساهم في جدول أعمال المناخ؟

(د) ما هي الإجراءات التي ستتخذها حكومتكم لضمان إنتاج الأغذية بطريقة تناسب الطبيعة والمناخ والشعوب، وتدعم نتائج قمة النظم الغذائية؟

(هـ) كيف ستضمن حكومتكم الاستيعاب السريع للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لضمان تنفيذه بنجاح؟

45- في ملاحظاته الإفتتاحية، سلط السيد أزكالدي الضوء على كيفية ارتباط 15 من 17 من أهداف التنمية المستدامة بقضايا التنوع البيولوجي وقدم أفكارا عن الجهود التي يبذلها بلده لحفظ التنوع البيولوجي. ووصف أن التنوع البيولوجي يجب إدماجه بالكامل وتعميمه وأنه يجب اتخاذ إجراءات لتنفيذ هذه الخطط ورصدها. وشدد على أهمية تعاون البلدان على المستوى العالمي على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، عند سد الفجوات التشريعية وفي اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ بما يتطابق مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. واختتم كلمته بالاعراب عن أن حكومة تركيا يشرفها استضافة الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

46- وعقب الملاحظات الإفتتاحية للسيد أزكالدي، استمع المشاركون إلى عرضين تمهيديين من البروسفور لوثاندو دزيبا، رئيس خدمات الحفظ، المنتزهات الوطنية في جنوب أفريقيا، والرئيس المشارك في فريق الخبراء المتعدد التخصصات في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومن السيد غاو جيشي، المدير العام، مركز الاستشعار عن بعد بالأقمار الاصطناعية، وزارة الإيكولوجيا والبيئة في الصين.

47- وسلط السيد دزيبا الضوء على أن جميع التقارير العلمية الرئيسية تظهر أن التنوع البيولوجي في حالة تدهور. وعلى سبيل المثال، منذ عام 1900، شهد العالم تدهورا بأكثر من 20 في المائة في متوسط توافر الأنواع المحلية في معظم المناطق الأحيائية الأرضية الرئيسية. وكانت المحركات المباشرة لهذا الفقدان هي التغير في استخدام الأراضي والبحار، والاستغلال المفرط المباشر، والأنواع الغريبة الغازية، وتغير المناخ، والتلوث ضمن محركات أخرى. وتدعم هذه العوامل المحركات غير المباشرة التي يمكن الاستفادة منها في إحداث التغيير التحويلي. ولاحظ أن الهدفين 14 و15 من أهداف التنمية المستدامة يركزان على المحيط الحيوي وبذلك يدعمان صحة المجتمعات والاقتصادات. وشدد على أن أهداف التنمية المستدامة هي متكاملة ولا يمكن فصلها وتظهر أن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر يعتمد على التنوع البيولوجي من خلال عدة عوامل من بينها توفير سبل العيش والموارد الغذائية. وعرض الإجراءات للمضي قدما بما في ذلك زيادة الإنتاجية الزراعية، والتخفيف من تغير المناخ، وتوسيع نطاق المناطق المحمية، والحد من التوسع في البنية التحتية، وتقليل الاستهلاك والنفايات.

48- ووصف السيد غاو جيشي، المدير العام، مركز الاستشعار عن بعد بالأقمار الاصطناعية، وزارة الإيكولوجيا والبيئة، أن التنوع البيولوجي سمح للناس بالتطور من مجتمع بدائي إلى مجتمع متحضر وأن مستقبل الحضارة البشرية والتنمية يعتمد بالفعل على التنوع البيولوجي. وعرض العلاقة القوية والتقدير والاحترام التي تكنها الصين دائما للتنوع البيولوجي. وفي الواقع، فإن أسس الزراعة تكمن في التنوع البيولوجي، وأظهر التاريخ أن الناس والبيئة الطبيعية يعتمدان على بعضها البعض. ومع اعتماد مستقبل التنمية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى إيجاد التوازن بين حماية الطبيعة والتنمية الاقتصادية. ووصف كيف قامت الصين بتعزيز وابتكار حماية التنوع البيولوجي كنموذج للعالم، من خلال رؤية الرئيس شي.

49- وأدلى بمداخلات بالبث المباشر والمسجلة ممثلو الوزراء وممثلون رفيعي المستوى من 26 حكومة.[3]

50- وشددت البلدان على أن تحديات مثل تغير المناخ، وتدهور الأراضي وعدم الأمن الغذائي تتكاثف بفقدان التنوع البيولوجي. وسلطت البلدان الضوء على أن الحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي يمكن أن يساهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الأساس لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن التنسيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يمكن أن يكون حاسما في معالجة هذه التحديات. ولا ينبغي مواءمة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 فحسب مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل ينبغي أيضا أن يساهم فيها ويكون آداة تكميلية لدعم تحقيقها. وعلاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على النهج القائمة على النظام الإيكولوجي أو الحلول القائمة على الطبيعة على أنها تقدم الفرص لتعظيم أوجه التآزر ومعالجة الطبيعة المترابطة للقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ. وتعتبر هذه النهج بدائل فعالة أيضا لحماية النظم الإيكولوجية التي لحق الضرر بها وإدارتها على نحو مستدام واستعادتها.

51- واستفادت البلدان من فرصة هذه المائدة المستديرة لتشارك إنجازاتها في وضع السياسات وتنفيذ الإجراءات لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام. وقد أظهروا نجاحا ملهما في حفظ الأنواع، وتهيئة الظروف التمكينية، ونسج الطبيعة في البيئات الحضرية، وزيادة أو تعزيز حوكمة المناطق المحمية وفي العمل مع المجتمعات المحلية. وأعرب الكثير من البلدان عن آراء حول الوسائل العملية والاعتبارات لتنفيذ النهج القائمة على النظام الإيكولوجي أو الحلول القائمة على الطبيعة. ولاحظوا أهمية استعادة النظام الإيكولوجي وإشراك الشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إعداد وتنفيذ هذه النهج. وأشار بعض الوفود إلى الحاجة إلى النظر في الآراء العالمية للشعوب الأصلية والمجتماعات المحلية وثروتها الثقافية وتوفير اعتراف أكبر بدورها في حفظ التنوع البيولوجي. وقدمت البلدان أمثلة لاستخدام الحلول القائمة على الطبيعة ليس كأداة فعالة فحسب لمعالجة الآثار ذات الصلة بتغير المناخ، بل أيضا كفرصة لتحفيز التعافي الاقتصادي واستدامة سبل العيش، بما في ذلك عند المواجهة بجائحة مميتة مثل فيروس كورونا (كوفيد-19).

52- وعلاوة على ذلك، شدد العديد من البلدان على أن حفظ التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية يجب أن يكونا معا باستخدام نموذج يستند إلى النظم الإيكولوجية الطبيعية مع تسليط بعض البلدان الضوء على أهمية ضمان تعافي أخضر من كوفيد-19 والحلول طويلة الأجل التي يمكن أن تقدم منافع متعددة. وسلط الضوء أيضا على تحقيق كلا الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التشديد أيضا على الحاجة إلى إيجاد توازن بين حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

53- وأيد الكثير من المداخلات اعتماد إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وسلط العديد من الوفود الضوء على أهمية إدراج الحصول وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والسلامة الأحيائية، مع ضمان أن الأهداف الثلاثة للاتفاقية تنعكس بطريقة متوازنة، ومع توفير التمويل الملائم والموثوق، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

54- وأشارت بلدان مختلفة إلى غايات وأهداف المسودة الأولى للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، مع التركيز على معالجة المحركات المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي من خلال الحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وأعربوا عن دعمهم العام لهدف لحماية وحفظ 30 في المائة على الأقل من أراضي كوكبنا وبحارنا بحلول عام 2030. والتزمت

[3] بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)؛ نيبال؛ الاتحاد الروسي؛ السويد؛ صربيا؛ بلجيكا؛ أيسلندا؛ الجزائر؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ سنغافورة؛ الأرجنتين؛ بيرو؛ إكوادور؛ فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛ كوبا؛ جامايكا؛ الجمهورية الدومينيكية؛ جمهورية كوريا؛ ماليزيا؛ المكسيك؛ إيطاليا؛ أوروغواي؛ السودان؛ مونغوليا؛ فيجي؛ بيلاروس.

البلدان أيضا بتحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي حتى تعكس الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي وتستجيب له.

55- وتم التشديد على أن تعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف قطاعات المجتمع والاقتصادات وأهميته في سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي أن ييسر الإطار التنمية المستدامة الشاملة من أجل تشجيع الحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وينبغي أيضا أن يأخذ نهجا متكاملا من حيث معالجة محركات فقدان التنوع البيولوجي والحلول إلى القضايا البيئية الأخرى، مثل تغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي والأمن الغذائي.

56- وأعرب العديد من البلدان عن تأييدها وترحيبها باعتماد إعلان كونمينغ "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل متشارك لكافة الحياة على الأرض"، مع تسليط الضوء على أهميته لضمان الالتزام السياسي من أجل اعتماد وتنفيذ إطار عالمي فعال وطموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

57- وأخيرا، أعلن بعض الوفود عن تعهدات مالية لدعم الحلول القائمة على الطبيعة وزيادة المناطق المحمية وتعزيزها.

دال - المعارف والابتكار وتقاسم المنافع

58- حضر مناقشة المائدة المستديرة حوالي 178 مشاركا. وافتتح الاجتماع الرئيس المشارك جانغ يابينغ، نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم، وساعده السيد شان زيين. ودعا المشاركين في المائدة المستديرة إلى معالجة الأسئلة التالية:

(أ) ما هي التدابير التي ستتخذها حكومتكم للاعتراف بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ودمجها في عملية صنع القرار؟

(ب) كيف يمكن لحكومتكم ضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وزيادة قدرتها إلى أقصى حد مع تقليل المخاطر المرتبطة بها، وخاصة على المجموعات التي تعاني من مواقف ضعف؟

(ج) ما هي التدابير التي ستتخذها حكومتكم لضمان تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والتكنولوجيات الجديدة؟

59- وأشار السيد جانغ إلى أن التقدمات المحرزة في المعارف والابتكار قدمت الدعم لاستخدام وحفظ التنوع البيولوجي. وأعاد التأكيد على أهمية العمليات التشاركية، والحصول على المعارف العامة، والاتصالات وتبادل البيانات والمعلومات مع مراعاة احتياجات البلدان النامية.

60- وفي ملاحظاته التمهيدية، رحب الرئيس المشارك للجلسة، صاحب السعادة السيد كارلوس كوريا اسكاف، بالمشاركين ولاحظ أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 قدم فرصة فريدة لخلق ونقل التكنولوجيا، فضلا عن تحسين الحصول على الموارد الجينية وزيادة التقاسم العادل والمنصف للمنافع. وذكر أيضا أن العلم والابتكار والتكنولوجيا كانت أساسية لتطوير الاقتصاد البيولوجي.

61- وعقب الملاحظات الإفتتاحية للسيد كوريا اسكاف، استمع المشاركون إلى عرضين تمهيديين من الخبراء:

(أ) قدمت العرض الأول البروفسور راشيل وينبرغ، من جامعة كيب تاون (جنوب أفريقيا). وشددت على محتوى التغيرات التكنولوجية الدرامية والممارسات المتطورة في التعاون العلمي الدولي منذ اعتماد الاتفاقية في عام 1992. وسلط عرضها الضوء على ثلاث نقاط رئيسية، وهي أهمية جميع نظم المعارف، وأهمية المسح الأفقي والرصد والتقييم للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، والحاجة إلى ضمان التقاسم العادل والمنصف من التكنولوجيا الأحيائية، والبيولوجيا التركيبية وما يرتبط بها من تطبيقات، بما في ذلك معالجة التحدي المتعلق بمعلومات التسلسل الرقمي، من أجل مستقبل مستدام ومنصف وثري بالتنوع

البيولوجي للجميع. وشددت البروفسور وينبرغ على أن الأسئلة الأساسية ما زالت حول من يملك ومن يستفيد من معلومات التسلسل الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، وأن التفاوت في القدرات على إجراء البحوث، والتكنولوجيا، والأموال وحقوق الملكية الفكرية شكلت قيودا رئيسية تمنع الشمولية الكاملة للجنوب العالمي في التطورات التكنولوجية.

(ب) وقدم العرض الثاني البروفسور ما كيبينغ، من معهد النباتات في الأكاديمية الصينية للعلوم، الذي سلط فيه الضوء على أهمية المعارف والابتكار وتقاسم المنافع في سياق الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف الذي سيعتمد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وأشار إلى الأهمية الحاسمة لزيادة نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتعاون التقني والعلمي في هذا الصدد.

62- وبعد العرضين التمهيديين، افتتحت الجلسة للمداخلات التي طرحها الوزراء أو ممثلون رفيعي المستوى من 16 حكومة.[4]

63- وأشار العديد من المشاركين إلى أن الأزمات الحالية مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تدعو إلى إعادة النظر في العلاقة مع الطبيعة. وبصفة خاصة، أشير إلى الإجراءات العامة المؤخرة استجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي قدمت دروسا رئيسية بشأن أهمية تطوير اقتصاد أخضر.

64- وفي هذا السياق، سلط المشاركون الضوء على أهمية تشارك المعارف وتكامل جميع نظم المعارف على أنها أساسية لتحسين نواتج التنوع البيولوجي، مع إمكانية زيادة الشراكات بين ملاك المعارف التقليدية والعلماء البيئيين من أجل إظهار النهج الابتكارية لإدارة التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وأشير أيضا إلى أن التحديات العالمية مثل تغير المناخ تعيد تعزيز الحاجة إلى الحلول القائمة على المعارف. وسلط الضوء على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، كرعاة للتنوع البيولوجي، كشركاء رئيسيين في مسارنا إلى الحياة في تجانس مع الطبيعة، وتم تبادل أمثلة عديدة من أقاليم مختلفة للشراكات الناجحة ومبادرات الإدارة المشتركة للتنوع البيولوجي.

65- وأقر الكثير من المتحدثين بالتغييرات التكنولوجية السريعة والتطورات في العقود الماضية فضلا عن المساهمات المهمة للعلم والتكنولوجيا في معالجة بعض التحديات الرئيسية المذكورة أعلاه. وقدم الكثير من المتحدثين أمثلة حديثة لتطبيقات التكنولوجيا في الجهود الفورية لحفظ التنوع البيولوجي. غير أنهم اعترفوا بعدم تمكن الجميع من الاستفادة بإنصاف من الحصول على مثل هذه التكنولوجيات ونشرها واستعمالها وبالتالي شددوا على أهمية التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا، وخاصة الموجهة إلى البلدان النامية، في سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

66- وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة، اعترف الكثير من المتحدثين بأهمية المبدأ التحوطي والحاجة إلى تجنب أو الحد من المخاطر المحتملة المتعلقة بنشره واستخدامه. وذكر العديد من المتحدثين أهمية المسح الأفقي المنتظم، فضلا عن رصد وتقييم التطورات التكنولوجية، بالتشاور مع المجموعات التي يحتمل تأثرها. وأشير إلى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية كأداة رئيسية سيسهم تعزيز تنفيذه إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

67- ولاحظ العديد من المتحدثين أهمية تعميم التنوع البيولوجي عبر جميع قطاعات الاقتصاد، مع التركيز على نُهج المجتمع ككل والحكومة ككل. وشددوا أيضا على أهمية تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها بطريقة تآزرية مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. ولاحظوا الصلات الرئيسية التي ينبغي طرحها بين أزمتي فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وخاصة التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشير كذلك إلى أن المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والمشاركة فيها يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تنسيق وإحداث تقدم في تنفيذ هذه الأدوات.

[4] [يستكمل فيما بعد].

68- وما زال تنفيذ الأطر الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، وخاصة التي تنص على تقدير قيمة الموارد الجينية المحلية، ما زال يشكل أولوية لكثير من البلدان. ولاحظ المتحدثون أن مبادئ بروتوكول ناغويا، المستندة إلى العدالة والإنصاف واليقين القانوني، فضلا عن الاعتراف بالدور الرئيسي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإشراكهم في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال إعداد البروتوكولات المجتمعية، تعتبر مفيدة وذات صلة في سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. غير أن الكثير من المتحدثين اعترفوا بالتحدي الجاري المتمثل في ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بالنظر إلى الاستخدام المتزايد لمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية في البحوث العلمية والابتكارات. ومع ذلك، من المعترف به أن المنافع القيّمة للتنوع البيولوجي والحفظ كانت ناشئة عن الحصول على مثل هذه المعلومات.

69- وقدم المشاركون أيضا تعهدات مهمة نحو إطار عالمي طموح وتحولي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بما في ذلك تعزيز قدراتهم العلمية، واستخدام العلم لإرشاد السياسات، وتعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها، والعمل مع الشركاء الدوليين من أجل تحقيق التغير التحويلي الحقيقي، ضمن تعهدات أخرى.

70- وفي الختام، شدد الكثير من المتحدثين على أن نجاح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يعتمد على الوسائل الملائمة للتنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك بناء القدرات، وتنمية القدرات والمعارف وتشارك المعارف والخبرات لاستخدام التكنولوجيات الجديدة.